مقاومة الكوفة للاستعمار البريطاني في ثورة العشرين (مؤتمر الكوفة نموذجًا)

محمد عبد الرحمن عريف[1]

الملخّص

أحاول في هذه الدراسة عرض بعض ما بدأَت به بريطانيا من محاولة لضمِّ العراق لمشروعها في الهند، ودور الكوفة في مقاومة هذا المشروع، متمثّلًا في دور ثوّار الكوفة ودعمهم لثورة العشرين وتمَّ اختيار (مؤتمر الكوفة نموذجًا لهذا الدور).

أحاول كذلك أنْ أعرِّج على بعض جذور تلك المطامع والمصالح في العراق وأهميّة تحققها، وذلك عندما بدأت القيادة العسكريّة البريطانيّة بوضع الخطط العسكريّة لاحتلال جنوب العراق عن طريق الخليج، بعد أن شكّلت حكومة الهند لجنة رباعيّة عام ١٩١١م، جاء في تقريرها في كانون الثاني/ يناير ١٩١٢م، على ضرورة احتلال العراق، من خلال تنشيط القناصل البريطانيين في بغداد والبصرة والموصل على إعداد المعلومات العسكريّة والاقتصاديّة عن الجيش العثماني وتسليحه وتوزيعه، ووضع الخرائط العامة عن العراق ولا سيّما التوزيع العشائري.

قاومت السلطة المحلية العثمانيّة الاحتلال البريطاني، وأيّدها رجال الدين العراقيين في إصدار فتاوى (مقاتلة الكفار) التي اتخذت اشكالًا متباينةً في الردّ

---

١. أستاذ في جامعة عين شمس – مصر.

على الاحتلال، إذ هبّ آلاف العراقيين من عرب وأكراد بقيادة رجال الدين في النجف الأشرف وكربلاء المقدّسة لوقف الزحف البريطاني على مدن العراق أبرزها موقعة (الشعيبة) في نيسان/ أبريل ١٩١٥م، التي تصدَّر المشهد الحربي فيها علماء الدين ومراجع التقليد في الفرات الأوسط فضلًا عن جهود القيادات العشائريّة في المناطق الأخرى، ونددت الجرائد العراقيّة بالاحتلال ودعت المواطنين إلى القتال والتصدّي له بكلّ السبل المتاحة.

الكلمات المفتاحيّة: الكوفة، ثورة العشرين، الاحتلال البريطاني، النجف.

الأهداف البريطانيّة في العراق

لقد كانت خطّة بريطانيا في العراق الاكتفاء باحتلال ولاية البصرة فقط، ولكن نجاح قوّاتها في احتلال البصرة جعلها تُغيّر خطّتها والتقدم لاحتلال بغداد وفقًا لاعتبارات سياسيّة وجدت فيها تهدئة الحالة في إيران، وإبعاد العثمانيين عن التجمّع العسكري في العراق الذي سيؤثّر مستقبلًا على المحتلّين البريطانيين، فضلًا عن تقوية مركز بريطانيا في الهند من خلال صعوبة اتصال العثمانيّين بأفغانستان وتحريض قبائلها الحدوديّة مع الهند على الثورة ضدّها.

كان واضحًا من السياسة الدوليّة أنّ بريطانيا رسمت لوجودها في العراق ما يضمن بقاءها طويلًا، فعزمت على تهدئة الحال، ووجدت من الأفضل لها كسب ودّ الدول المتحالفة معها في منطقة الشرق الأوسط، فأصدرت وفرنسا تصريحًا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨م، خففت فيه من قيودهما على العرب أيام الحرب العالميّة الأولى، وسمحتا بعودة العراقيين إلى بلادهم، وأمَّلتهم على توفير الأمن وفرض النظام والارتقاء ببلادهم خيرًا، وتأسيس حكومةٍ وإدارةٍ

وطنيّةٍ تستمدّ سلطتها من رغبة السكّان الوطنيين، وإعادة القوميّة العراقيّة إلى الحياة، وأنّ غايتهما في العراق وسوريا، الاعتراف بهذه الأقطار بمجرد تأسيس حكومات تأسيسًا فعليًّا. وأن تساعدا على تعميم التعليم والتهذيب وأن تضعا حدًّا للتفرقة التي طالما توخَّاها الأتراك في سياستهم.

ليس احتلال بريطانيا للعراق في أثناء الحرب العالمية الأولى، وليد سياسةٍ آنيّةٍ أوحى بها إشراك الدولة العثمانيّة بالحرب، وإنّما استجابة لمطامع بريطانيّةٍ قديمةٍ بأرض العراق، لأهميّة موقعه الجغرافي ذي الصلة الوثيقة بين ما يجري في شبه القارة الهنديّة ومسارها في الخليج ، فضلًا عن وجود النفط الباعث الأساس الآخر لاتجاه بريطانيا نحو العراق، ولضمان نجاح سياستها على أساس الأسواق الجديدة والمواد الخام فيه، وما أن فكّرت أنّ سياستها ستصطدم بوابل مقاومة القبائل العربيّة الخليجيّة المعارضة لها، حتى أقامت مركزًا تجاريًا لها في البصرة، وعزّزت ذلك بنشاط علاقتها بالدولة العثمانيّة، من خلال بعثة (جسني) لمعرفة صلاحية النقل في نهري دجلة والفرات ومسحهما لأغراض الملاحة ظاهرًا ولأغراض سياسيّةٍ عسكريّةٍ باطنًا، من خلال بسط نفوذها على العراق تمهيدًا لما يتيسّر لها عملها فيه في المستقبل، ساعدتها على ذلك الإرساليّات البريطانيّة الطبيّة والتبشيريّة وفتح دوائر البريد البريطانيّة في بغداد والبصرة[١].

إنّ السمة الغالبة على الأفكار والخطط والمشاريع للاحتلال البريطاني في العراق أيًّا كانت الجهة التي صدرت عنها الرسميّة فيها أو قرارات القادة

١ . فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط ١٩١٧-١٩٢٠م، مجلة كلية التربية الأساسيّة، جامعة بابل، العدد السادس، آذار/ مارس ٢٠١٢، ص٤١٧.

العسكريين هي تحقيق المصلحة البريطانيّة قبل كلّ شيء، فعملت على إصدار القوانين التي تتطلبها الأوضاع المحلّية التي تبنتها اللجان العسكريّة البريطانيّة، يجاريها فيما تصبو إليه بعض شيوخ القبائل في المحكومين بأعرافهم العشائريّة، ثم رسمت سياستها المستقلّة فيما تراه ممكنًا على نظامٍ سياسي هيكلي كليّ للدولة في أنظمةٍ جزئيّةٍ ذات وظائف متخصّصةٍ كالسلّطات التشريعيّة، والتنفيذيّة، والقضائيّة، مبتغية بذلك تحقيق مآربها الاستعماريّة بصورةٍ مماثلةٍ لمحيطها الدولي نظريًّا، اختلفت فيه عن الواقع الفعلي، التي أغاضت العراقيين عندما علموا أنّ بريطانيا أنكرت وعودها وقراراتها لحماية أمن العراق والالتزام بصون الكرامة واحترام العراقيّين، وعملت على إساءة معاملتهم في وطنهم وعظّمت المكانة الاجتماعيّة لعشائر العراق محاولةً منها لفصلها عن الكيان المدني واستخدامهم كسلاحٍ قوي مع المتغيرات الجديدة، الأمر الذي ولّد جراحاتٍ بليغةً ومؤلمةً على المستويات السياسيّة والاجتماعيّة نتج عنها قيام التمردات والثورات[1].

لقد شخّصت مظاهر السياسة البريطانيّة في منطقة الفرات الأوسط خاصّة، ما خفي منها في دراسة الوثائق البريطانيّة السريّة وما نشر وقتها في الكتب والصحف المحلّيّة، التي أظهرت واقع العراق السياسي والاجتماعي وما نتج عنها في قيام الثورات والانتفاضات المحلّيّة في معظم مناطق العراق وبالأخص مدن الفرات الأوسط وعشائرها وبتوجيهٍ مباشرٍ من المرجعيّات الدينيّة التي كانت رافضةً لسياسة المحتل البريطاني، حتى رضخت حكومة الاحتلال لمطاليب الثوار وأجبرتها على تغيير سياستها في تشكيل الحكومة العراقيّة المؤقّتة

١. فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤١٧.

في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٠م، ورسمت لكلّ ما سيحدث لها سياسيًّا باختيارها وقبولها لميلاد المملكة العراقيّة في ٢٣ آب ١٩٢١م[١].

نمو المصالح البريطانيّة في العراق

برزت أهميّة موقع العراق في نظر السياسة البريطانيّة مع ازدياد أهميّة منطقة الخليج دوليًّا، وتصاعد الصراعات السياسيّة والاقتصاديّة العالميّة فيها، ولا سيّما أنّ بريطانيا توسّعت تجارتها في منتصف القرن التاسع عشر، وأصبح بوسع المقيم البريطاني في العراق أنْ يحقّق مساعي دولته وطموحاتها بكلمةٍ منه إلى الحكّام العثمانيين في إسطنبول، والتي لم يفتأ بعض زعماء العشائر العراقيّة يطلبون الحماية أو العون من المقيم في التأثير بالولاة العثمانيين أحيانًا[٢].

رسمت بريطانيا طريقًا بريًّا بامتداد نهرَيْ دجلة والفرات، وسيرت باخرتين فيهما، لمعرفة صلاحية النهرين للملاحة، بعد أنْ تخلّت عن مشروع (بالمرستون) في مدّ خطٍّ حديديّ عبر وادي الرافدين عام ١٨٥٧م[٣]، وقد شجّع ذلك الألمان في وضع خطّةٍ لإقامة سكة حديد ترمي الوصول بها إلى بغداد والخليج ، ثم إيجاد قاعدةٍ بحريّةٍ على الخليج، فضلًا عن تغلغلها في الدولة العثمانيّة باعتقادها أنّ العراق رأس جسر سهل المنال لاقتحام الهند؛ لذلك أصبحت سياسة الألمان تشكّل خطرًا على المصالح البريطانيّة في الهند، الأمر الذي حفَّز بريطانيا على سرعة الاندفاع العسكري نحو الشرق الأوسط والعمل على توطيد العلاقات الجيّدة مع دول الخليج وعقد المعاهدات، وقد وجدت هذه الدول فيها صيانةً

١. م، ن، ص٤١٨.

٢. ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ٣٠٧.

٣. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ١/ ٥٨.

لمركزها ضدّ السلطان العثماني والشاه الإيراني على حدٍّ سواء[١]، فضلًا عن بعث بريطانيا إلى العراق دوائر مخابراتها العسكريّة والسياسيّة، عملاء بصفة سائحين ومبشّرين وآثاريين، لتحصل على معلوماتٍ أدقّ عن العراق من النواحي السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وشيئًا فشيئًا حصل البريطانيون على النفوذ التام في العراق وهابهم الولاة العثمانيّون وأصبحوا ذوي سطوةٍ عالية، وفي الأكثر أداروا وكالات قنصليّات الدول الأخرى في العراق، ولهم ثلاث قنصليّات؛ واحدة في البصرة، وأخرى في بغداد، وثالثة في الموصل، يديرها وكيلٌ سياسيّ، ثم مقيم، وكانت وظيفتا القنصل والمنقّب الأثري تتحدّان في شخصٍ واحد، وكان تحت تصرّف القنصل باخرة تلازمه في أعماله على الدوام[٢].

تمتّع الوكلاء البريطانيّون بحريَّة التنقل في العراق، وحصلوا على امتيازاتٍ كثيرةٍ في الملاحة النهريّة ودوائر البريد الهنديّة، وأصبحت منزلتهم نافذةً ومحترمةً في الأوساط السياسيّة والاجتماعيّة العراقيّة، واستفاد منهم بعض شيوخ العشائر والتجّار، وبذلك حصلت بريطانيا على القسط الأوفر في التجارة بين الشعوب الأوروبيّة في العراق[٣].

وقد رسخّت بريطانيا دوافعها وغاياتها السياسيّة في العراق بوساطة التستّر بإقامة المشاريع الاقتصاديّة وطرح شعارات المصلحة العامّة ومنفعة العراق بإطلاق عناوين التمجيد للعراقيين وخدمة الإنسانيّة، ومحاولات إعادة تذكير العراقيين بماضي بلادهم المجيد وتراث إمبراطوريّة العرب المسلمين فيها، وتبرير

---

١. م، ن، ٦٨.

٢. ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ٣٣٥.

3. Langley K,M,The Industrialization of Iraq,Caambridge,1961,P,24.

ما قد تقتضيه المشاريع التي سيحققونها من نفقات تضهد خزينة الدولة لإتمام ضبط فيضان نهري دجلة والفرات وإنشاء السدود لمصالح الزراعة، وتنفيذ المشاريع العمرانيّة والصناعيّة، التي من شأنها تنمية الرغبة البريطانيّة في وضع قدمها في العراق، وعلى ذلك سعى البريطانيون إلى إقامة صداقاتٍ حميمةٍ وكثيرة مع العراقيين[١].

سعت بريطانيا بوساطة شركاتها (لنج، والشركة العثمانيّة للملاحة النهريّة)[٢] التدخّل بدبلوماسيّةٍ عاليةٍ في أوساط الحكومة العثمانيّة للحصول على امتيازاتٍ اقتصاديّةٍ كبيرةٍ في ولاياتها ولاسيّما في العراق، منافسين في ذلك الدبلوماسيّة الألمانيّة الناجحة في العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة مع العثمانيين، وبحنكة الوكيل البريطاني (كلوديوس ريج) دخل العراق حظيرة النفوذ البريطاني، وتمكّن من السيطرة على الجهاز الحكومي وأن يكون مهيبًا وفي موقع الصدارة والكلمة النافذة في بغداد، وقد سارت العلاقات البريطانيّة العراقيّة من بعده بالشكل الذي حقّق المصالح البريطانيّة في العراق[٣]، وكادت الشركات البريطانيّة أنْ تحصل على استغلال المناطق النفطية في الدولة العثمانيّة، إلّا أنّ إصدار السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ١٩٠٩م) فرمانًا يقضي بنقل ملكيّة الأراضي النفطيّة في العراق من الخزينة الخاصّة إلى أملاك الدولة، خيّب آمال البريطانيين في عقد ذلك الاتفاق[٤].

---

١. زكي صالح، منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين، ١٤٢.

٢. علاء موسى كاظم، الدبلوماسية البريطانيّة في العراق ١٨٠٨-١٨٢٣م، مجلة افاق عربية، عدد ١٢ آب ١٩٨٠م، ص ١٠٧-١٠٨.

٣. م، ن.

٤. عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، ١٧٨.

أسباب ومقدّمات ثورة العشرين في العراق

وفي وسط تلك التحدّيات الكبرى تجسّد موقف العراقيين الرافض للاحتلال ونظامه الجديد في محاولته تطبيق أسس سياسته في الهند إلى مواقف ثوريّةٍ شديدةٍ؛ فقد التزم الأهالي بفتاوى رجال الدين في البلاد الذي رسَّخت في أذهانهم على أنّ من يعمل مع البريطانيين يعدّ كافرًا، وصاروا يلعنوهم في الشوارع والمقاهي، وكثيرًا ما تحوّل موقف الناس إلى مجابهةٍ مسلّحةٍ منتظمة، ففي مدينة النجف الأشرف قادت (جمعية النهضة الإسلاميّة) السريّة الثورة الشعبيّة ضدّ الاحتلال، التي كان لها وقعٌ كبيرٌ على العشائر في تهيأة وتنظيم القتال في المنطقة[١].

تفجّرت انتفاضاتٌ شعبيّةٌ ضد البريطانيين في المناطق الكرديّة كلّفتهم خسائر كبيرةً ولا سيّما في السليمانيّة، التي سرعان ما أفصحت بريطانيا بعد أنْ لمست خطورتها على أمن المنطقة وعرقلة سياستهم فيها عن سياستها الجديدة في المنطقة من خلال إخبار الأكراد مضامين كتاب وكيل الحاكم الملكي العامّ الذي نصَّ على ما يأتي: (خوّلتني حكومة صاحب الجلالة أنْ أطمئنكم شخصيًّا بأنّها لا تنوي انتهاج سياسةٍ انتقاميّةٍ نحو الأكراد عن الأعمال التي ارتكبت خلال الحرب، لكنّها مستعدةٌ لمنح العفو العامّ عن الجميع... وترغب حكومة صاحب الجلالة أنْ أطمئنكم بأنّ المصالح الكرديّة سوف لا يُغضّ النظر عنها في مؤتمر الصلح)[٢]، والتي لم تضمن للأكراد فيما بعد الوفاء بوعدها وتنفيذ مقرراتها، وسايرت سياسة تركيا في مخطّطاتها تجاههم في سياسة الصهر العنصري والقمع الدموي، وفي كربلاء المقدّسة وبابل وبغداد وغيرها من المدن عقدت الاجتماعات والندوات

١. الحسني، عبد الرزاق، ثورة النجف، ٣٠-٤١.

٢. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ٢١٣-٢١٤.

التي كان لرجال الدين قصب السبق في قيادتها؛ إذ طالبوا بتشكيل حكومةٍ عراقيّةٍ مستقلةٍ، وإنهاء الاحتلال، وردًا على تلك التحدّيات ألقت القوات البريطانيّة القبض على بعض رجالاتها ونفتهم إلى جزيرة هنجام[١].

ترك الاحتلال البريطاني بصماته على المجتمع العراقي من الأوجه جميعًا، على أساس (فرّقْ تَسدْ) القائمة على تعزيز ربطه بأسواقها الخاصّة والأسواق الرأسماليّة عامة، من خلال الاعتماد المباشر في أقلّ عددٍ ممكنٍ من رؤساء ومتنفذي العشائر العراقيّة، وأقاموا علاقاتٍ معهم منذ الاحتلال في تركيز القوة الاقتصاديّة (الأرض) والسلطة (الإداريّة) بأيدي الشيوخ[٢].

رأى العراقيّون في الاحتلال البريطاني الغلاء غير المعهود، إذ ارتفع سعر خبزه اليومي خلال سنوات قليلة بمقدار ٥ ,١ : ٥ ,٢ مرة، والشاي بمقدار ثلاث مرات والسكر بمقدار خمس مرات، وكثيرًا ما أصبحت هذه المواد توزع بالبطاقات[٣].

إزاء ذلك قامت السياسة البريطانيّة على ستر سياستها في إشغال مسؤوليها العاملين في العراق ممّن يفتقرون إلى الخبرة الإداريّة والحنكة السياسيّة والجهل بطبيعة المجتمع العراقي، في أنّ العراقيين غير قادرين على الإدارة بنفسهم، وصار

---

١. الزبيدي، محمد حسين، العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام، ٤٤.

٢. كانت وسيلةً مؤثرةً على المجتمع في إطاعتهم لرئيسهم الذي وجدوا فيه ضمان حلّ مشاكلهم والتقرب به من سلطة الاحتلال عند المراجعات الرسمية. وضح ذلك في تقرير الحاكم السياسي البريطاني في العمارة قوله: «لقد ساعدنا أيام الحرب إبقاؤنا على شيخ واحد في مقاطعات كبيرة... إنّ المهمات الآتية جعلت من الضروري والعملي إسناد الشيوخ الكبار». انظر، محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقيّة، ١٧-١٨.

٣. آل بازركان، علي، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقيّة، ١٥.

الموظّفون الأجانب الجدد صارمين في تطبيق الأنظمة والقوانين لا يراعون فيها أحدًا، وكثيرًا ما كانوا يعاملون الناس بعدم الاحترام، على النحو الذي اعتادوا عليه في الهند بغض النظر عن الفرق بين الشخصيّة العراقيّة والشخصيّة الهنديّة[١]، وتحفظت السلطة البريطانيّة على عودة الضبّاط العراقيين من سوريا وتركيا الذين كانوا يؤلّفون نخبة المثقّفين العراقيين آنذاك، قد جعلها هذا الأمر في مأزقٍ سياسيّ واجتماعيّ عندما عزمت على ترشيح الأمير (فيصل) ملكًا على العراق والقبول بشروطه في إدارة الدولة الجديدة[٢]، عززه الترحيب الشعبي الكبير بالأمير (فيصل) في معظم مدن العراق.

قلَّد الحكّام البريطانيون أناسًا عوامًا ومنبوذين في المجتمع بعض المناصب الإداريّة، وفي أمور الشرطة ألبستهم سراويل قصيرةً لم يألفها العراقيّون من قبل، وأقامتهم في الشوارع والأزقة، وفرضت على المارة أنْ يسيروا في الجهة اليسرى من الشارع، ومن خالف تلك الأوامر وسلك الجهة اليمنى ولو سهوًا كان يتعرض للإهانة أو يضربه بالسوط جنود الانضباط العسكري[٣]، الأمر الذي أزعج الفئات الاجتماعيّة وولّد عندها الاستياء والكره في التعامل أو إنجاز متطلبات الإدارة الناجحة، فضلًا عن سماع الحكام البريطانيين شكاوى الفلاحين من دون الأخذ ببراهين المالكين، ممّا أدى إلى التقليل من مكانتهم في المجتمع وأصبحت طبقتهم مستاءةً من الحكومة، فانضموا إلى التجمّعات والتنظيمات السياسيّة

١. القصاب، عبد العزيز، من ذكرياتي، ١٩٨-١٩٩.

٢. وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠م، ١٧٣.

٣. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ ٢٣.

والسريّة ذات الأهميّة بين الفئات الاجتماعيّة والدينيّة المشتركة[١].

لقد سار الحكّام البريطانيون على أسلوب هدر كرامات الناس عبر الضرب والإهانة والزجر، وعلى طريقة ما نقلته قصص ألف ليلة وليلة في خروج الملوك، فيتقدم الشرطي أو العسكري بيده عصا وبخطوات سريعة يصرخ بأعلى صوته (قوموا... قوموا) على الجالسين في المقاهي والراجلين في الشوارع ليُحيُّوا الضابط البريطاني المار في منطقتهم، الذي يقوم بدوره بتحية الواقفين بابتسامةٍ ساخرةٍ واستخفافٍ مقيت، ومن لم ينتبه له لانشغاله بحديث مع زميله أو بابتياع حاجة انهالت عليه السياط[٢]، من ذلك مثّل سلوك حاكم النجف الأشرف الكابتن (كرين هاوسF. S. Greenhouse)، القسوة والألم والإهانة المنصبة على مجتمع المدينة من خلال إساءته عند السير في الشارع، وهو يدفع أمامه من يستعمل السوط ليضرب به الناس لفسح الطريق أمامه[٣].

كما أجبرت شرطة الإدارة البريطانيّة شيوخ القبائل من العراقيين على النزول من ظهور خيولهم عند دخول المدينة من مسافاتٍ بعيدةٍ، فضلًا عن إصدارهم الأوامر المهينة والمخجلة بإبقائهم واقفين مدةً طويلةً تحت الشمس الحارقة، وإجبارهم بالعمل على جمع فضلات الخيل وإفرازاتها (الروث) إمعانًا منهم بالتنكيل والإهانة[٤]، ومن كان منهم يخالف نظام السير في شوارع المدينة وفي الجسر بركوب الحيوانات (الحمير، الخيل والإبل) كان يُعاقب بالضرب المبرح

١. وبذلك أحدث الاحتلال طبقات اجتماعية، أصبح فيها المحترم ذليلًا، والذليل محترمًا، وأُسيء إلى الاشراف وذوي النسب الرفيع. انظر، ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث، ١/ ١٩٣.

٢. طالب مشتاق، أوراق أيامي، ١/ ٩٠.

٣. محبوبة، جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ١/ ٢٤٩.

٤. الهيمص، عبود، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب، ٤٣.

بعصا غليظة[١]، ففي مدينة الديوانية وهي مدينة عشائرية أمر (الميجر ديلي) أنْ يترجل الخيَّال عن ظهر حصانه قبل وصوله إلى البلدة بخمسمائة متر، ويخلع عقاله، ويسير مشيًا على الأقدام[٢].

أمّا محاكمهم فكانت شاذةً ومنافيةً لأبسط قواعد العدل، فيخبر الحاكم السياسي في الديوانية المتنازعين أنّه سيرمي العملة النقدية المعدنية على الأرض، فإنْ كان وجهها الأعلى صورة (طره) فسيحكم لصالح فلان، وإنْ كان كتابة (كتبة) فسيحكم لخصمه[٣]، وانطوت تلك الأعمال على الاستخفاف بعقول الناس وإذلالهم؛ إذ كانت تلك المحاكمات أشد وطأة من سلوك الولاة العثمانيين.

اتّخذت حكومة الاحتلال اجراءاتٍ صارمةً ضدّ(الأشقياء) وحملة السلاح، فقد حكمت على من يلقى القبض عليه ليلًا وهو حامل سلاحه بالإعدام، وشاهد المواطنون صباح كلّ يومٍ جثثًا معلّقةً على المشانق، فولّدت تلك السياسة ذعرًا بين الناس، وعزموا على التخلّص من أسلحتهم برميها في الأنهر والآبار، أو بدفنها تحت الأرض، وشاع بين الناس أنّ المحتلّين جلبوا معهم القطط القادرة على كشف السلاح المخبوء في البيوت عن طريق الشم[٤].

ركّزت السياسة البريطانيّة على تقويه مقوّمات الإقطاع وترسيخ دعائمه وتنظيم أسسه قانونيًّا من أجل تكوين قاعدةً اجتماعيّةً مضمونةً يمكن الاعتماد والركون إليها في الحكم، وبذلك عملت على إصدار (قانون دعاوى العشائر

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ١/ ٤٠١.
٢. م، ن، ٥/ ٣٢.
٣. الهيمص، عبود، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب،٤٢.
٤. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ١/ ٤٠١.

المدنية والجزائية) المستمد من النظام الهندي، من خلال الاعتماد على أقلّ عددٍ من أبرز متنفذي الريف، وذلك من خلال تركيز السلطة السياسيّة والإداريّة في أيدي الشيوخ[١] المتعاونين مع سلطات الاحتلال، وبموجب ذلك القانون فصل المجتمع العشائري قانونًا عن المحاكم المدنية، حيث سمحوا بالعمل بالفصل في أمور العدالة بين رجال العشائر، واحتوى القانون على موادّ عقابيّةٍ لم يألفها الناس حتى قبل الإسلام، فقد عرضت المنازعات على محاكم عشائريّة لتحقيق الرضا من خلال دفع دية الدم إلى أهل القتيل أو فصل الاعتداءات بمبالغ يحدّدها المجلس العشائري بحضور الضابط السياسي البريطاني؛ ليكون لحكومة الاحتلال نصيبٌ إيرادي من المبلغ المدفوع لإذلال الشعب العراقي وتمزيق وحدته الاجتماعيّة وحتى الدينيّة[٢].

ونتيجة للموقف المقاوم لمنطقة الفرات الأوسط للسياسة البريطانيّة سار الاحتلال في تلك المنطقة بسياسةٍ خاصّةٍ تمثّلت باختيار بعض الشيوخ الموالين لها دون مراعاة للقواعد المتعارف عليها في وراثة المشيخة، من أن الرئاسة العامة في العشيرة الكبيرة تنحصر حسب العرف العشائري في سلالة الرئيس الأكبر دون أخوته أو أبنائه، لكن الإنكليز اختاروا لرئاسة العشيرة ممّن أبدى لها الصداقة والولاء، أو كانت له صلةٌ سابقةٌ بهم في العهد العثماني بغضّ النظر عن مقامه الحقيقي في عشيرته[٣]، وكان لتلك السياسة أثر كبير في اندلاع ثورة العشرين وبروز بعض المواقف المؤيّدة للمحتل البريطاني، فيما شكلت المعارضه الغالبيّة

١. للمزيد من المعلومات عن القانون ينظر: نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، المصدر السابق.

٢. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ١/ ٣٣٩-٣٤٠.

٣. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ ٢٨؛ انظر وثيقة عزل وتنصيب الشيوخ في الملحق.

العظمى لتلك السياسة الهوجاء.

مارست حكومة الاحتلال أساليب أخرى منها سياسة التحبب إلى السكان، وأظهرت تلك السياسة في مدينة بغداد بصورة خاصة في محاولة لدحض الدعاية العثمانيّة ضدهم، فصاروا يظهرون الاحترام للمساجد والمراقد المقدسة، وسمحوا بإقامة الشعائر الدينيّة المختلفة، وزاروا رجال الدين في بيوتهم لكسب ودِّهم معلنين حبهم للإسلام وخدمتهم لرجاله[١]، وبالمقابل نكلت بقياداتهم الدينيّة التي وقفت أمام تطلعاتهم في السيطرة على مقدرات البلاد من خلال الفتاوى التي نبّهت الأهالي إلى خطورة السياسات الاستعماريّة على مستقبل العراق وأهله.

إنّ هذه السياسة التي اتبعتها القوات المحتلة أجّجت من خلالها الطائفيّة المقيتة بين أبناء البلد الواحد في سعيٍ من سلطة الاحتلال لتمزيق وحدة المجتمع العراقي وممارسة سياسة التنكيل بقياداته الدينيّة من خلال كيل الاتّهامات السياسية لهم، أو عدّهم من المحرّضين على إثارة الفتن، وتهويل تلك الأمور في أيام المناسبات الدينيّة المختلفة[٢]؛ ليكون تأثيرها ووقعها أكبر في النفوس من أجل بثّ الفرقة بين مكونات أبناء الشعب العراقي.

لقد أشاع المحتلّ البريطاني النعرات الدينيّة والمذهبيّة بأسلوبٍ مقيتٍ في أكثر مدن العراق، حيث أشار التقرير الإداري البريطاني لشهر تشرين الأول ١٩١٨م، إلى أنّ الإدارة البريطانيّة تعتزم تعيين قاضٍ سُنّي في مدينة النجف الأشرف، فضلًا عن إصدار تعليماتٍ تجبر العمال العاملين عندها على ارتداء ثيابٍ بحسب انتمائهم

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ١/ ٣٩٨.

٢. فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، المرجع السابق، ص٤٤٣.

القومي والطائفي، فالعمال السُنّة يرتدون كوفيّةً حمراء وعقالًا أسود، ويرتدي إخوانهم من الشيعة كوفيةً زرقاء وعقالًا أبيض، وربط فئة المسيحيين الدينيّة بوشائج قويةٍ مستغلّين بذلك ما خلّفته مظاهر السياسة العثمانيّة في المجتمع[١]؛ لتمزيق لحمة الشعب العراقي، وإضعافه من خلال تلك السياسة، والواضح أنّ سياستها في إظهار الطائفيّة ستعود عليها بالنفع السياسي الذي ستجده في تعلّق المسيحيين واليهود بحكمها، فضلًا عن تهيئة ورقةٍ رابحةٍ لديها عن طريق بثّ كوامن الفرقة والحقد بين أبناء المذاهب الإسلاميّة، وأصبحت هذه السياسة ورقةً رابحةً تبرزها متى جاءت الحاجة إليها للضغط على المذهبين بوسائل تصطنعها، وكان أبرز أعمالها لإثارة أبناء الطائفة الشيعيّة استحواذ السلطات البريطانيّة على أوقاف الشيعة والإشراف عليها بشكلٍ مباشر[٢].

أجّجت السلّطة البريطانيّة المشاعر العربيّة للمواطنين في زرع النزاعات القوميّة والدينيّة والقبليّة وعمدت إلى إهانة السكّان من كبار السن والأطفال من العرب والأكراد على حدّ سواء، ولم يتورع ضبّاطها في الكف عن ذلك، وحطّم جنودها التراث الآثاري والحضاري في بعض المدن العراقيّة القديمة[٣]، وعزمت في شمال العراق على كسب الآشوريين الهاربين من زعمائهم في مدينة عقرة، وأسكنتهم قرب مدينة بعقوبة، والقسم الآخر حلُّوا في بعض المناطق الكردية من أراضي الفلاحين الأكراد التي طردتهم منها، وتعدّ هذه القضية من أوائل قضايا التغيير (الديمغرافي) العرقي والقومي للسكّان، الأمر الذي زاد

١. كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة الكردية، التكوين وبداية التحرك، ٤٤-٤٥.
٢. فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق، ٤٤٣.
٣. العمري الموصلي، محمد طاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ٣/ ١٠٤.

في حدة النزاع بين الأكراد و الآشوريين، كما استخدم الجيش البريطاني فوجين من الآشوريين المدربّين في بعقوبة لإخضاع مناطق (العماديّة والكويان وبرواري السفلى والعليا)[١]، وركّزت السلطة البريطانيّة على زرع الشّقاق بين القوميّات والقبائل والأديان المختلفة، عندما دمجت منطقة الأيزيدين بمنطقة جبل سنجار إداريًّا[٢]، لتدب النزاع المستحكم بينهما، مبتغيةً بذلك استمرار أعمال العنف والقتال بين المنطقتين، وإبعادهما عن مقاتلتها، ثم تثبيت سياستها عليهما باسم الحفاظ على أمن المنطقتين[٣].

عزمت السلطة البريطانيّة على تمزيق أواصر العلاقات الاجتماعيّة العشائريّة فيما بين أبناء العشائر مما أدى إلى أنْ تدبّ بينهم الحزازات والأحقاد، الأمر الذي وصل في نهاية المطاف إلى حدّ الاقتتال بين تلك العشائر، فقد أقدمت قبيلة عنزة برئيسها (فهد بن هذال) الموالي لبريطانيا على مهاجمة مضارب عشيرة (عطية أبو كلل) قرب السماوة المتهم بقتل القائد البريطاني (مارشال) في النجف الأشرف، الأمر الذي أجبره على تسليم نفسه للسلطات البريطانيّة قبل نهاية نيسان عام ١٩١٨م[٤]، ولم تفلح السلطة البريطانيّة في تمزيق شمل عائلة (آل كمونة) المتنفذة في كربلاء المقدسة وتأجيج خلافاتها مع أسرة (آل العواد)، فضلًا عن اعتقال كبيرها (فخري كمونة) من لدن السير (بيرسي كوكس) الحاكم الملكي العام، وتهديد شقيقه (محمد علي) بالإقامة في بغداد؛ ليبقى تحت أنظار السلطة البريطانيّة، وقد

١. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ٢٢٠.
٢. ل. ن، كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ١٢٨.
٣. فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق، ٤٤٤.
٤. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ١٢٦.

انتهت سيادتها ومكانتها في كربلاء المقدسة بنفيهما إلى الهند عام ١٩١٧م[١].

صادرت قوات الاحتلال مطبعة الولاية، عند دخولها مدينة البصرة ورأت أنْ تستخدمها في طبع نشراتها وبياناتها لإطلاع السكّان على سير المعارك في العراق، ولتستعين بها على توطيد سلطان سياستها ومتطلباتها، وللحيلولة دون استخدامها من الآخرين ضدهم[٢]، وكانت تلك النشرات تقرأ بصوتٍ عالٍ على تجمع حشود الناس في المقاهي، لتؤثّر أخبارها في حمل الناس على (التأثر بالدعاية المؤيّدة للبريطانيين)[٣].

ومنعت السلطة المحتلة العراقيين من إصدار الجرائد الوطنية والسياسية، حيث سمحت فقط بصدور الجرائد الرسميّة التابعة للسلطة كجريدة الموصل، ونجمة الكركوكية التي تصدر نصفها باللغة التركية والنصف الآخر بالعربية، وجريدتي العرب البغدادية والأوقات البصرية، وإلى جانبها صدرت جريدة بصرة تايمز باللغة الإنكليزية، وأصدرت مجلةً واحدةً بعنوان (اللسان الأدبية)[٤]، وكانت كتابات تلك الصحف والمجلات وسيلةً دعائيّةً للمحتلين؛ إذ كانت السلطة المحتلّة تدفع لتلك الجرائد أجورًا عاليةً لمن ينشر مقالًا أو قصيدة يمجّد فيها الاحتلال ويعظّم قادته؛ وبذلك أخذت القصائد (العصماء) أو المقالات (الرنانة) تنهال على تلك الجرائد، وهي تلهج بمدح سلطة الاحتلال البريطاني، وذمّ الأتراك.

---

١. م، ن، ١١٥- ١١٦.

٢. م، ن، ٦١.

٣. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث ٢/ ٣٤٢-٣٤٣.

٤. الفياض، عبد الله، الثورة العراقيّة الكبرى سنة ١٩٢٠م، ١٥٨-١٥٩.

وحملت المقالات أسماء بتواقيع مستعارة، فصحيفة العرب وصفت العرب بأهل الحضارة والعلم والشهامة والوفاء، و«الأتراك أهل عبث وجهل وفساد، وقد عُرفوا بنكث الوعود»[١]. ونعتتهم الجريدة بكلماتٍ مقيتةٍ ومشينةٍ وأنّهم ما جاؤوا «الأتراك أي وربك فاتحين، بل مخرّبين عائثين»[٢].

وربطت الجريدة بين سياسة التتريك والتجنيد من أنّ «غرض الاتحّاديين في تجنيد الناس بعد تتريكهم كان لغرض أنْ يحولوا دون تعلّمهم علوم الدين وأداء فرائضه، ولكي يهجروا المساجد والجوامع[٣]، وعلى العكس من ذلك مجّدت الجريدة بالاحتلال البريطاني وصورته بأنّه كان «بدافع سامٍ محض حينما أقدمت على خوض الحرب في العراق، فقُيِّض لها النصر، ودخلت جيوشها الباسلة بغداد، مصافحة العرب، مصافحة الحبيب لحبيبته»[٤].

لقد ولّدت تلك السياسة مجموعةً منافقةً ومتقلبةً في نظر المواطنين العراقيين، قالت عنهم المس بيل: إنّ «الكلمات عند الشرقيين هي مجرد ألفاظ لا تعني شيئًا؛ فقد يقولون اليوم شيئًا وينقضونه غدًا، وهم لا يتركون هذه العادة أبدًا»[٥]، وبالمقابل عملت سلطة الاحتلال على كبح حريّة الكلام والاجتماعات وراقبت السياسيين والنخب المثقّفة من خلال جواسيسها، وحدّدت مضامين المناهج الدراسيّة العامة، لتحقيق ما يضمن سياستها وأهدافها في العراق، باعتقادها

---

١. جريدة العرب في ٢٨/ ٢/ ١٩١٨م.
٢. م، ن في ١٧/ ٧/ ١٩١٧م.
٣. م، ن في ٢٨/ ١٢/ ١٩١٧م.
٤. م، ن في ٣١/ ٧/ ١٩١٧م.
5. Elizebeth Burgoyne (Certrude Bell) -London 1921- vol. 2,p. 57- 58.

بأنّها الوسيلة الوحيدة لنهضة البلاد الثقافيّة والاجتماعيّة مستقبلًا[١].

كما أفشت بريطانيا في العراق تعاطي المخدرات، وسمحت علنًا بها من غير وازعٍ أخلاقي، إذ أمرت أنظمتها على إصدار تعليماتٍ خاصّةٍ في زراعة (الخشخاش) الذي يدخل في إنتاج (الأفيون)، وسمحت باستيراده وخصّصت رسومًا جمركية يدفعها المستورد، ومنحت إجازاتٍ للبيع العام لتسهيل توصيله إلى جميع أنحاء العراق[٢]، ساعيةً من خلال ذلك إلى تحقيق نتائج اجتماعيّةٍ سلبيّةٍ تؤثّر في الروابط الاجتماعيّة، وإضفاء حالة الانتشاء منه بتخدير عقول الشعب وخموله مؤديًا إلى إبعاده عن معتقداته وإيمانه بدينه، وسلوك هاوية الرذيلة والموبقات التي تبعده عن المطالبة بحقوقه وتضعه في الشرك المذموم اجتماعيًّا ودينيًّا[٣].

كانت محصلة سياسة الاحتلال البريطاني تعزيز التناقضات والمشكلات الاجتماعيّة، التي أدّت إلى أن يرزح العراق تحت كابوس أشد وطأة وأكثر خبثًا وتنوعًا عمّا كان عليه في العهد العثماني، وربطته بأسواقها خاصة والأسواق الرأسمالية عامة، وأصبح الاحتلال في نظر العراقيين واقعًا مرفوضًا إلى درجة أنّهم لم يتأثّروا بإجراءاته الإيجابيّة مقارنةً بما سرى عليهم في العهد العثماني، فكان صورةً قاتمةً للمحتلّ الذي فرض إرادته بحكمٍ مركزيّ قويّ أفضى إلى تحقيق أهدافه الاستعماريّة[٤].

وكان قد وصف التقرير الرسمي البريطاني حالة بغداد الاقتصاديّة بالآتي:

---

١. فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق، ٤٤٥.

٢. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ٢٦٧.

٣. فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق، ٤٤٦.

٤. م، ن. ٤٤٦.

«الصعوبات ناشئة عن قلّة وسائل النقل، ولم تتوفر وسائل النقل لتصدير الجلود والصوف والموادّ الخامّ الأخرى التي تجمعت في بغداد قبل احتلالنا، والتي نحن في حاجةٍ ماسّةٍ لها في الوطن، ويصدق ذلك على التمور أيضًا... وعلى هذا فقد تأثّر الوضع المالي في ولاية بغداد في صورةٍ عكسيّةٍ، ولكنّه ما لبث أنْ تحسّن»[١]، ومدّت الإدارة البريطانيّة في وقتٍ قصيرٍ جدًا عام ١٩١٨م، خطوطًا حديدية بين بغداد والحلة مع خطٍّ فرعيّ من الحلّة إلى الكفل، وآخر من الناصرية إلى السماوة، فضلًا عن تحسين الطرق الصالحة لحيوانات الحمل فقط لتمكين المركبات من استعمالها[٢]، والتي سهّلت عمليّة جباية الضرائب في لواء الحلّة، كما بادرت الإدارة البريطانيّة إلى إلغاء بعض الضرائب مثل ضريبة الأشغال العامة وضريبة التعليم وغيرها من الضرائب الإضافيّة؛ لاعتقادها أنّ الاستمرار في استحصالها سيؤدي إلى استياءٍ تام، وهو ما حصل في أوساط العشائريين في الديوانيّة، واشتكى عشائر عفك عام ١٩١٩م من تزايد المقادير المحصّلة وكانت تقاوم الدفع سلمًا[٣]، والذي يدل على مدى الاهتمام الواضح من جانب سلطات الاحتلال -ولأهداف استعمارية- بالجانب التجاري والاقتصادي دون الاهتمامات الأخرى لما توفّره لهم تلك العمليّة من أرباحٍ ماليةٍ كبيرةٍ وإنعاشٍ للسوق العراقيّة بعد أنْ حلّت به الأزمة الاقتصاديّة عند دخول جيوش الاحتلال البريطاني لأراضيه[٤].

كان (بيرسي كوكس Persy Kocks) أوّل من شغل منصب المندوب السامي

---

1. Reports of The Baghdad Wilayat ،1917 ،P,3.

٢. العطية، غسان، العراق نشأة الدولة، ٣٣٤.

٣. م، ن، ٣٣٤-٣٣٥.

٤. فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق، ٤٤٦.

البريطاني في العراق، ومنحت له السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة، ثم خلفه المقدم (ويلسون) عام ١٩١٧م، الذي عيّن موظّفين بريطانيين وهنودًا لإدارة الوحدات الحكوميّة، ورفعت منزلة رئيس الحكّام السياسيين إلى حاكمٍ ملكيّ عامٍّ له صلاحيات المخابرة مباشرة مع الحكومة البريطانيّة، ترسل تقاريره إلى وزير الدولة لشؤون الهند، معتمدين في سلطتهم على القوات المسلحة، والشرطة، ومجموعة من العملاء السريين[١].

وجدت بريطانيا في توحيد قياداتها مع رؤساء العشائر الموالين لها والعاملين تحت إمرة الضبّاط السياسيين، وسيلةً لحماية طرق المواصلات المارة في مقاطعاتهم، والإسهام في بعض الأعمال الإداريّة والقضائيّة، ومنحتهم لذلك صلاحيّاتٍ واسعةً في اعتقال المجرمين والنظر في بعض الدعاوى القضائيّة، وعلى جمع الضرائب لقاء نسبة معينة[٢]، فضلًا عن الاستفادة منهم في تنفيذ السياسة الاستعماريّة في مناطقهم، ومساعدتها في كبح الانتفاضات المحدودة، في حين بقيت عشائر (البدو) متمتعةً بالاستقلال التام ومعفوةً من دفع الضرائب للسلطات البريطانيّة مقابل اعتراف رؤوسائها بالإدارة البريطانيّة المدينة عليهم.

اختلفت سياسة الإدارة البريطانيّة في كردستان، على الرغم من خضوع بعض مناطقها إلى سلطة الضبّاط السياسيين، إلّا أنها لم تتبع السياسة المركزيّة التي اتبعتها في المناطق الجنوبيّة والوسطى من العراق، وقررت تعيين زعماء

١. ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ١١٤؛ المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ٢٣٢.

٢. العمري الموصلي، محمد طاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ٣/ ٥.

القبائل الكرديّة ورجال الدين رؤساء للوحدات الإداريّة[١]، والتي لم تستمر طويلًا حيث أخضعت مدينة السليمانيّة إلى سلطاتها المباشرة بعد إبعاد الشيخ (محمود البرزنجي) عن السلطة عام ١٩١٩م.

ثورة العشرين في النجف

أعلنت الثورة في مدينة النجف الأشرف يوم ٢١تموز/ يوليو، بالتشاور بين رجالات الدين وشيوخ العشائر فيها، وعند إعلان الثورة في المدينة انسحب معاون الحاكم السياسيّ للمدينة حميد خان من السراي الحكومي بهدوء وبدون أيّ مشاكل، وأصبحت مدينة النجف الأشرف بعد إعلان التمرّد تحكم نفسها بنفسها، وأصبحت لا تخضع لسلطة الإدارة البريطانيّة المتواجدة في العراق، حيث تقرر في النجف تشكيل مجلسين هما: المجلس التشريعي، والمجلس التنفيذي، على أنْ يكون عدد أعضاء المجلس التنفيذي للمدينة أربعة أشخاص، وهم رؤساء المحلات الأربعة الموجودة في النجف، وعلى أنْ يكون عدد أعضاء المجلس التشريعي ثمانية أشخاص يجرى انتخابهم من المحلّات حيث جرت الانتخابات في يوم ٢٥آب/ اغسطس.

جاءت المفاوضات، وكانت أولى شروط القائد الإنجليزي للوفد هو تسليم الأسرى الذين كانوا معتقلين في خان شيلان بالنجف، فجرى تنفيذ الطلب، وسُلّم الأسرى في اليوم الثاني للقوات الإنجليزية، ولكن الإنجليز لم يعلنوا جميع شروطهم للوفد؛ وذلك لانشغال قواتهم في القتال في مناطق أخرى، وفي صباح يوم ١٦تشرين الثاني/ نوفمبر، تلا الإنجليز على علماء ووجهاء النجف الأشرف

١. كمال مظهر احمد، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقيّة، ٧٩-٩٦.

بقية الشروط عليهم، وذلك بعد أنْ قاموا بحشد العديد من قواتهم بالقرب من المدينة، وقد تم تنفيذ جميع شروط الإنجليز، وبعدها دخلت تلك القوات المدينة، وقامت بإغلاق باب السور، فمنعت الدخول والخروج من وإلى المدينة إلّا بإذن منها، وقد استمر هذا الحال لمدة ٢٤ يومًا.

صراع الإنجليز في الكوفة

بعد هذا التاريخ اضطرّ رؤساء العشائر المتردّدون إلى الانضمام إلى الثوّار تحت ضغط الرأي العامّ الذي كان يعدّ كلّ من لا ينضمّ إلى الثورة كافرًا نصرانيًّا، وقام الثوار ومن انضمّ معهم بحصار الحامية الإنجليزيّة الموجودة في الكوفة التي كان يُقدّر عدد أفرادها ب٧٥٠ فردًا، مؤلّفة من الجنود، والشبانة، والشرطة والموظّفين، وكان يرأس الحامية الميجر نوربري، وقد بدا الحصار الفعلي للحامية في يوم ٢١تموز/ يوليو، وأناط الثوار بأمر الحصار بعلوان الحاج سعدون رئيس بني حسن، وقد كانت الحامية قد تحصّنت في الخانات المشرفة على النهر كما كانت الباخرة الحربية آير فلاي قد رست في النهر تجاه الحامية لحمايتها، وقد كانت الطائرات الإنجليزيّة تقوم بالإغارة على الكوفة طيلة مدة الحصار من خلال الإغارة على الحامية وفي يوم ٢٤ تموز/ يوليو ألقت إحدى الطائرات ثلاث قنابل على جامع الكوفة الكبير، فأدى ذلك إلى مقتل العديد من الناس الذين كانوا متواجدين في الجامع، وقد استمرّ حصار الثوار للحامية الإنجليزيّة زهاء ثلاثة أشهر، وفي يوم ١٧تشرين الأول/ اكتوبر، وعند الساعة الثامنة صباحًا وصلت القوات الإنجليزيّة إلى الأطراف الشماليّة من البلدة، وكان الثوار متجمعين في البلدة، وبعد معركة ما بين الطرفين استطاعت القوات الإنجليزيّة دخول البلدة

عند الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم نفسه، كما تم في اليوم نفسه فك حصار الحامية الإنجليزية، وفي يوم ٢٠ من الشهر نفسه، استعادت القوات الإنجليزيّة المدفع الذي كان الثوار قد غنموه منهم في معركة الرارنجية، والذي كان قد استعمل في قصف الحامية الإنجليزية أثناء فترة حصارها.

نشطت الأفكار القوميّة الهادفة إلى تحقيق استقلال العراق بين المثقّفين العراقيين في المدن، كقوةٍ ثوريّةٍ تقف بحزم في المعسكر المعادي للسياسة البريطانيّة، وساندتهم أعدادٌ كثيرةٌ من الحِرَفيّين والعمّال والتجّار الصغار، مكوِّنين قاعدةً سياسيةً احتضنتها الأحزاب السياسيّة السريّة التي أدّت دورًا واضحًا وفعَّالًا في قيادة العمليّات العسكريّة ضدّ الاحتلال، فضمّت جمعيّة (حرس الاستقلال)[١] في بغداد النخب المثقّفة السياسيّة ورجال الدين من المجتهدين والشيوخ الوطنيين، وأقامت هذه الجمعيّة علاقاتٍ تنظيميّةً مع المرجعيّات الدينيّة ورؤساء عشائر الفرات الأوسط، ورفعت شعار الاستقلال التام للعراق، وأسهمت في تحشيد الشعب العراقي ضدّ الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠م[٢].

وفي مدينة النجف الأشرف تشكّلت جمعية (النهضة الإسلاميّة) من علماء ورجال الدين فضلًا عن النخب المثقّفة، وكان لها جناحان؛ الأوّل الجناح السياسي الذي يقوم أعضاؤه بالاتّصالات السياسيّة والتنظيميّة بين المواطنين،

١. جمعيّة سياسيّة وطنية تشكّلت في نهاية شهر شباط عام ١٩١٩م في بغداد، برئاسة (السيد محمّد الصدر) وعضوية (جلال بابان، محمود رامز، وشاكر محمود المرافق، وعارف حكمت، وحسين شلال، وسعيد حقي، عبد المجيد يوسف، وعبد اللطيف حميد، والحاج محي الدين السهروردي، وعلي افندي وآخرين)، من منهاجها تسعى الجمعية وراء استقلال البلاد العراقيّة استقلالا مطلقًا، ولها موقف ومشاركات وطنية في ثورة العشرين. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ٧٩-٨١.

٢. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ٧٧-٨١.

والثاني الجناح الفدائي الذي يسعى إلى محاربة سلطات الاحتلال، وكان لهذين الجناحين علاقاتٌ حسنةٌ مع (جمعيّة حرس الاستقلال)[١]، و(الجمعيّة الوطنيّة الإسلاميّة) في كربلاء المقدسة[٢]، تحت إشراف آية الله العظمى الشيخ (محمد تقي الحائري الشيرازي)[٣]، فضلًا عن وجود حزب (العهد العراقي)، الذي رأى رجاله في المفاوضات مع بريطانيا أمرًا ضروريًّا لنجاح القضيّة العربيّة عامة والعراقيّة خاصة.

بغية تهدئة الحالة السياسية في العراق، ورغبة بريطانيا في تحقيق الاستقلال الشكلي وفقًا لما ذكره التصريح البريطاني الفرنسي في تشرين الثاني ١٩١٨م، أظهرت السياسة البريطانيّة أنّ العراقيين غير مؤهّلين لتحمّل الاستقلال الذاتي[٤]، ووجوب إجراء الاستفتاء العام خلال المدة من نهاية عام ١٩١٨م، وبداية عام ١٩١٩م، حول نظام الحكم، الذي دعت له رؤساء العشائر وممّن ارتبطت مصالحهم مع السلطات البريطانيّة، للتصديق على صيغةٍ معيّنةٍ تضمن الشروط التي وضعتها في إبقاء الحكم البريطاني المباشر، وجاءت الأسئلة الموجّهة

١. الجبوري، عبد الجبار حسن، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي١٩٠٨-١٩٥٨م، ٥٤-٥٥.
٢. م، ن، ص٥٤.
٣. ولد في مدينة شيراز (جنوب ايران) في سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ونشأ بها، ثم هاجرها إلى العراق سنة ١٢٧١هـ، وأقام في مدينة كربلاء، وتدرّج في الدراسات الدينيّة، وبعدها انتقل إلى مدينة سامراء، وأصبح أستاذًا لجمع كبير من طالبي العلم، وبعد احتلال القوات البريطانيّة مدينة سامراء سنة ١٩١٧م، انتقل إلى مدينة الكاظمية في مدينة بغداد، وبعد مدة توجّه إلى مدينة كربلاء في منتصف سنة ١٣٣٦هـ/ ٢٣ شباط ١٩١٨م، وتوفّي في ١٠ آب ١٩٢٠م. للمزيد من المعلومات انظر: الجبوري، كامل سلمان، محمد تقي الشيرازي، القائد الأعلى للثورة العراقيّة الكبرى ١٩٢٠م، ٤٣.
٤. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ٢/ ١٦-١٧.

إلى سكّان العراق للإجابة عنها[١]، على النحو الآتي:

– هل يرغبون في دولةٍ عربيّةٍ واحدةٍ، تحت الوصاية البريطانيّة، تمتدّ من الحدود الشماليّة لولاية الموصل حتى الخليج ؟

– هل يرغبون في هذه الحالة في رئيسٍ عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟

– من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة؟

تفاوتت أراء المواطنين في الإجابة، وظهر للبريطانيين أنّ سياستهم في ضمّ العراق إلى مستعمراتهم، تقاوم بأكثرية الشعب العراقي، ورفضهم للمقترحات، التي وجدت أنّ الفئات السياسيّة العراقيّة المثقّفة وعلماء الدين وشيوخ عشائر الفرات الأوسط، يصرّون على ضرورة النضال ضدّ الاستعمار للحصول على الاستقلال[٢]، وعزّزتها فتوى آية الله الشيخ (محمّد تقي الحائري الشيرازي) في كربلاء المقدسة بأن «ليس لأحدٍ من المسلمين أنْ ينتخب ويختار غير المسلم للإدارة والسلطنة على المسلمين»[٣]. والتي كانت صفعةً قويّةً للسياسة البريطانيّة، نسفت أطماعها وأهدافها في العراق. ولكبح نشاط الحركة الوطنيّة حثّت السلطات البريطانيّة على وضع حدٍّ للجماعات النشطة لمقاومة الاحتلال بإبعادهم خارج العراق وإيداع الآخرين في السجون.

بعد تعاظم الحركة الوطنيّة ونشاطاتها البارزة في معظم مدن العراق، وبغية تهدئة الوضع ألغت السلطات البريطانيّة اللجنة الخاصّة التي يرأسها (بونكهام كارتر Bongham Karter) مدير دائرة العدليّة في العراق، الذي يقترح فيه تشكيل

١. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ٤٦.

٢. العمري الموصلي، محمد طاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ٣/ ٦٠.

٣. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ٤٩.

مجلسين، الأول (مجلس دولة) كسلطةٍ تنفيذيّةٍ يتألّف من رئيسٍ عربيّ يتمتع بنفوذٍ ومنزلةٍ اجتماعيةٍ مرموقةٍ وأحد عشر عضوًا، ستة من البريطانيين وخمسة من العرب، يعيّنهم أو يعزلهم المندوب السامي، يمثّلون دوائر الدولة، وثانيًا المجلس التشريعي تعيّنه هيئات محليّة تكون نفسها منتخبة ومن غير أعضاء مجلس الدولة. يمثّل أعضاء هذا المجلس المدن والمناطق الريفيّة حسب عدد السكان، فضلًا عن تمثيل الطوائف اليهوديّة والمسيحيّة فيه، فيصبح العدد الكلّي للمجلس خمسين عضوًا لسنّ الدستور، ويكون رئيس المجلس من غير المنتخبين إنْ لم يوجد مرشح مناسب للمنصب، وصلاحية المجلس وضع القانون الأساس على غرار قانون الأساس المصري لعام ١٩١٣م، بعد إجراء بعض التعديلات عليه، وجعل لمجلس الدولة صلاحية إصدار القوانين وفرض الضرائب، وإضافة جملة مواد متعلقة بواجبات المجلس وصلاحياته التي لا تخرج عن التأثير السياسي البريطاني عليه.

وفي فقرات المشروع الجديد الذي وضعته بريطانيا لنظام الحكم، يحتفظ الموظّفون البريطانيون بسلطاتهم الرسميّة السابقة، ويهيمن (مجلس الدولة) المتكّون من البريطانيين والعراقيّين على السلطة التنفيذيّة، تحت إشراف المندوب السامي في العراق[1]، الذي لم يضمن للعراقيين صدق اشتراكهم في الحكم؛ إذ كان في طيّات المجلس منح حقّ الرفض المطلق (الفيتو) للمندوب السامي حول القرارات، فضلًا عن عدم إعطاء رئيس المجلس العربي حقّ التصويت إلّا بعد تعادل الأصوات بين أعضاء المجلس، والتي كانت مجمل مقررات مجلس الدولة هي صلاحيّة استشاريّة، لتثبيت بريطانيا طريقة الحكم بمشروع الدستور الذي ستصدره في العراق.

1. lreland ،P. W. Iraq. Astudy in Political development ،London,1937 ، P,305;

السر أرنولد ويلسن، الثورة العراقيّة، ٤٥-٤٨.

جرت اتصالاتٌ واسعةٌ بين (جمعيّة حرس الاستقلال)، وشيوخ العشائر والمرجعيّات الدينيّة، لحثّ الجميع على الاستعداد للثورة، وقيام التظاهرات والاجتماعات الشعبيّة، ورفع شعاراتٍ تدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين؛ لذلك اضطر (ويلسون) إلى امتصاص نقمة الشعب على سياستهم من خلال اجتماعه بوفد المفاوضة في حزيران ١٩٢٠م، الذي ماطل بتنفيذ مطاليب الوفد في إقامة الحكم الوطني المستقل، وتعاظمت إجراءات السلطة البريطانيّة القمعيّة بهذا الشأن، حيث أمضى آية الله الشيخ (الحائري الشيرازي) على دعوة المواطنين للانضمام للحركة في بغداد[١]، وأصبح الوضع السياسي في غاية التوتر عندما أفتى آية الله (الحائري الشيرازي) بالجهاد قائلًا: «المطالبة بالحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم ضمن مطالبتهم رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسّل بالقوة الدفاعيّة اذا امتنع الإنكليز من قبول مطالبهم»[٢]، وبذلك أصبحت الثورة المسلّحة ضدّ بريطانيا عملًا مشروعًا بموجب الشريعة الإسلامية.

لم تكن الحكومة البريطانيّة راغبةً في تغيير سياستها في العراق، وعزمت على إلحاقه بمستعمراتها، فقامت بمناوراتٍ سياسيّةٍ لخداع الشعب العراقي من خلال إجراء بعض التنازلات السياسيّة، وشقّ وحدة الفئات الوطنيّة، بغية الاستفادة من كسب الوقت في تهدئة الحالة، والقضاء على المظاهر المسلّحة وزجّ القيادات الشعبيّة في السجون أو النفي إلى جزيرة هنجام، في الوقت الذي حطّم مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠م آمال الوطنيين العراقيين بتثبيته قرارات (سايكس بيكو)، باقتسام العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بين بريطانيا وفرنسا، ثم إصدار

١. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ١٢٩-١٤٥.
٢. م، ن، ص١٤٥.

قرار فرض الانتداب البريطاني على العراق، الذي صدم العراقيين بعقم أملهم في إنشاء دولة عراقيّةٍ مستقلّةٍ، وكشف تنكّر المستعمرين للوعود التي قطعوها على أنفسهم للشعب العربي، ففشل البريطانيون في تهدئة الحالة من خطورة نفور العراقيين من كلمة (الانتداب) بتبريرهم على لسان المندوب السامي (بيرسي كوكس): «إنني أقرر بأنّ الكلمة (منتدب) قد طرحت من قبل الشخص الذي أوصى بها، وهو الرئيس ويلسون... أي إنّه الشخص الذي يتعهّد بتقديم الخدمة إلى الآخر بالنسبة إلى الملكيّة المودعة في يديه من لدن الآخرين، فالكلمة (الآخرون) يقصد بها عصبة الأمم، في حين أنّ كلمة انتداب هي العقد الذي تقدم الخدمة بموجبه، غير أنّ الكلمة في العراق أخذت معناها الآخر الذي يعني طلب السيادة من لدن دولة ما»[1]، ومهما يكن ترتيب العبارات ومضمونها فهي لا تخرج عن معنى الاستعمار.

لم تجدِ نفعًا المفاوضات السياسيّة التي عقدت بين مندوبي الشعب وأصدقاء الحكومة ومواليهم مع نائب الحاكم الملكي (ويلسن) في ٢٨ مايس ١٩٢٠م، إذ كانت المفاوضات أشبه بالمناظرة التي يعقدها الفرقاء لكسب الجولة ودحر الخصم دون التوصل إلى حلٍّ ينال موافقة الطرفين، وبذلك أظهر للعراقيين أنّ قضيتهم لا تُحلّ إلّا بقيام الثورة المسلّحة التي أعلنت في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠م، والتي توقّع قيامها وكيل الحاكم السياسي البريطاني ضدّ حكومتهم في مضمون رسالته إلى الجنرال هالدن في حزيران ١٩٢٠م، في قوله: «إنّه من المحتمل أنْ تحدث اضطراباتٌ خطيرةٌ في البلاد خلال الشهرين القادمين»[2]. وأكّدتها

1. The letters ،Vol,11 ،PP,535 -536.

2. Haldane ،Op,Cit ،P,36.

(المس بيل) في رسائلها «لقد مرَّ علينا أسبوعٌ مليءٌ بالحوادث، ازدادت فيه دعاة الوطنيين... وكان المتطرّفون يدعون إلى الاستقلال ولا يريدون الانتداب»[1].

أصدرت السلطة البريطانيّة منشور رقم (٧٠)، نُشر نصَّه في جريدة العراق حول تحديد سياستها النهائيّة في العراق من أنّها ستجعل فيه حكومة مستقلّة تضمن استقلالها جمعيّة عصبة الأمم، وإلزامها بتشكيل قانونٍ أساسيّ، واستشارتها أهالي العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق (الأجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها)[2]، فهو وثيقةٌ رسميةٌ واضحةٌ سوَّغت بريطانيا فيه سياستها الاستعماريّة التي ستربط العراق بالقرارات الدوليّة المهيمنة عليها، وبهذا الشأن لقيت معارضة شديدة من الوطنيين العراقيين، فضلًا عن تطوّر الموقف الحربي في الفرات الأوسط، وظهور الحركات المسلّحة ضدّ القوات البريطانيّة في تلك المناطق.

لقد مارست بريطانيا سياسة الاستبداد في العراق القائمة على اضطهاد سكانه ومعاملتهم بقسوةٍ في ثورة العشرين، ومضت على هذا الأسلوب في محاولةٍ منها لكسب بعض رؤساء العشائر وجعلهم موالين لها خدمة في تحقيق أهدافها ومصالحها، فانضوى بعضهم في الخدمة المدنية عند الضبّاط السياسيين البريطانيين فحققت بذلك سلطةً داخليّةً محكمة، لها نفوذٌ كبيرٌ على المواطنين منفذة أوامرهم، وخولتهم قمع المعارضين، والسيطرة الأمنية في مناطقهم، فالشيخ (عمران السعدون) قائم مقام الهندية رافق معاون الحاكم السياسي البريطاني في مدينة (طويريج) الكابتن (جاردين) في ١٩ تموز ١٩٢٠م، وسايره في التوسّط إلى مخيم

1. The letters ،Vol,11 ،P,397.

٢. جريدة العراق في ٢ حزيران ١٩٢٠م.

الكوفة لإجراء الترتيبات لوقف القتال، وانقطعت تلك المفاوضات مع الثوار[١]، إذ أثَّرت سلبًا في العلاقات العشائريّة في المنطقة، وعُلم عند العشائر أنّ ولاء الشيخ (عمران) غير أكيد وحُذِر منه، فضلًا عن معارضته للعشائر التي حررت مدينة الكفل التابعة إداريًّا لقضاء الهندية في ٢٠ تموز، في كبح نشاط الثوار، وهدَّدهم بالتعاون مع البريطانيين في مقاومتهم[٢]، وعلى العكس من ذلك عمل الميجر (ديلي Deely) إلى (الحاج مخيف) مكيدة عند حضوره لمقره في الديوانيّة وأمر باعتقاله وسوقه إلى البصرة ثم نفيه إلى جزيرة هنجام مع المنفيين هناك[٣].

كما استخدم المحتلّون أسلوب حجز الأشخاص (رهائن)، إذ عملت القوات البريطانيّة في الديوانيّة على وضع خطّةٍ عسكريّةٍ للانسحاب منها إلى الحلة، فأطلق الميجر (ديلي) سراح الشيخ (شعلان العطية) رئيس عشائر الأكرع بعد أن حجز شقيقه الشيخ (جبل العطية)، وابنه (موجد الشعلان) كرهائن للبر بالوعد الذي قطعه بعدم مقاتلة الجيش المنسحب في حدود قبيلته[٤].

نكثت السلطة البريطانيّة وعدّها بقيادة الميجر (نوربري Noorbery)، ولم تفِ بمواثيقها عندما وقعت اتفاقيّة هدنة مع الثوار في الكوفة في تموز ١٩٢٠م، باتفاق الإفراج عن المنفيين والمعتقلين العراقيين ووقف القتال في الرميثة، وإجلاء الحكّام البريطانيين من مناطق الفرات الأوسط، وإجراء الاستفتاء والمفاوضات من البريطانيين على أساس منح العراق الاستقلال والحرية مقابل تعهد رؤساء

١. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ٤٥٠.
٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، ٥/ ٢٧٤.
٣. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ٢١٤.
٤. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ ٢٨٢.

القبائل في فكّ الحصار عن الحامية البريطانيّة في أبي صخير الذي تم تنفيذه من لدن العراقيين[١]، حيث وافتهم القوة البريطانيّة في مقاتلتهم بعد أن حصلت على مرادها بنقض الاتفاق.

مارست السلطة المحتلّة أساليب أخرى منها التجويع والحرمان من خلال قيامهم بإتلاف المزارع والبساتين وقطع المياه عن مدينة كربلاء المقدسة لإيقاع الأذى في سكانها ومزارعها التي قال فيه الجنرال هالدن (لما كانت كربلاء مسؤولة إلى حدّ غير قليلٍ عن قيام الثورة، فإنّي رغبت في الاستيلاء على ناظم الحسينيّة الذي كان يبعد عن الفرات بمائتي ياردة، لكي أجعل سكان البلدة يشعرون بعذاب الحرمان من الماء)، وتشفَّى بمعاناة ومشقَّات سكان كربلاء المقدسة قائلًا: «فالضغط المعنوي الذي نتج عن إظهار مقدرتي على حرمانهم مَعِين الحياة كان بلا شك عظيمًا»[٢]، وسارت سياستهم على حرق بيوت ممن اشتركوا في الثورة في شمال العراق في منطقة دلتاوه ودور الرؤساء الزيباريين والبرزانيين ومصادرة أموالهم[٣]، وأتلفت مزارع وحقول قرى قضاء الهنديّة، وحرق مضيفي الشيخ (شمران) رئيس عشيرة آل فتلة والشيخ (جياد المحمد) رئيس البراجع، وقامت بمصادرة وقتل أعدادٍ كبيرةٍ من رؤوس الأغنام والأبقار والخيل في المنطقة[٤]، ولم تُعِر اهتمامًا بالقوانين الدوليّة وحقوق الإنسان، فأقدمت على إعدام من أسرته من الثوار دون تحقيق أو محاكمة[٥].

---

١. الفياض، عبد الله، الثورة العراقيّة الكبرى سنة ١٩٢٠م، ٢٧٤.

2. Haldane ،OP,cit ،P,147

٣. جريدة العراق في ٤ تشرين الأول ١٩٢٠م؛ المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ٢٢٧.

٤. المزهر الفرعون، فريق، الحقائق الناصعة في الثورة العراقيّة سنة ١٩٢٠م ونتائجها، ٤٢٣.

٥. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ٢/ ٧٠.

وتم قصف المدن والقرى بقذائف الطائرات والمدافع التي لم يسلم منها حتى المتعبّدون في مسجد الكوفة، وفتكت قنابلهم بأجساد الكثيرين، وقد نشر خبر ذلك الثوار ببلاغٍ نصّه: «جناية الإنكليز على المعابد وإلقاء القذائف النارية على مسجد الكوفة، قُتل النسّاك والمتعبّدون»[١].

استلمت قيادة الاحتلال البريطاني سبعين ألف بندقية من عشائر الفرات الأوسط بعد ثورة العشرين، في حين لم يجمع من عشائر المنتفك أية قطعة سلاح لأسبابٍ استثنائيّة[٢]، حيث كان المحتلّون يبتغون من ذلك تحقيق أمرين، الأول بقاء هذه العشائر على ولائها وإخلاصها لهم، والثاني جعلهم قوّةً يمكن أنْ تستغلها في ضرب العشائر الأخرى المعارضة لسياستها في مناطقهم.

اعترف وكيل الحاكم المدني العام (ويلسن) بتقريره السرّي على (انتعاش الروح القوميّة)، وأنّ ثورة العشرين جعلت (الشكّ يحلّ محلّ اليقين) والذي غير فكره السياسي في تحويل العراق إلى هند ثانية، وإقامة حكم بريطاني مباشر[٣]، فضلًا عن تزويد الحكومة البريطانيّة مندوبها الجديد للعراق (بيرسي كوكس) الأكثر هدوءً ودبلوماسيةً من سابقه في سياسته مع العراقيين، تبعلياتها السياسية في رسم مستقبل العلاقة بينهم والعراق بموجب معاهدةٍ جديدةٍ لا بصكّ الانتداب القديم[٤]، والعمل على تأليف حكومة عراقيّةٍ مؤقّتة تعتمد العراقيين في إشغال مناصبها الوزاريّة، الذي سعى بصعوبةً على اختيار

---

١. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ٢٢١.

٢. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠م، ١/ ٢٠٥.

3. Wilson، A. T. Mesopotamia، 1917-1920، A clash of Layalties، London، 1931، P,54.

٤. الفيّاض، عبد الله، الثورة العراقيّة الكبرى سنة ١٩٢٠م، ٣٢٧.

شاغليها ممّن يعرفون ب(المعتدلين) على حد تعبيره، لهم إلمام بالأمور الإداريّة والحكومية، وقام من أجل الحصول عليهم بنشر الإعلانات الرسميّة التي حددت فيها العراقيين ممّن سبق انتخابهم لمجلس الأعيان ومجلس المبعوثان العثماني[١]، فضلًا عن بعثه الكتب الخاصّة للعراقيين الموجودين خارج العراق ممّن لهم دراية في أمور السياسة والإدارة[٢].

فوقع اختياره على حكومةٍ عراقيّةٍ برئاسة (عبد الرحمن النقيب)[٣] في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠م، الذي وافق على أنْ يعمل تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، وكانت بريطانيا تريد لهذه الحكومة أن تكون جسرًا بينها وبين الشعب العراقي لإقامة شكل نظام الحكم الذي تقرّره هي بنفسها، وجعلت على رأس كلّ وزارةٍ مستشارًا بريطانيًا لتوجيه سياستها من خلاله، وبذلك حكمت بريطانيا العراق حكمًا مباشرًا، فعيّنت لكل لواء وقضاء حاكمًا عسكريًا من ضبّاط الجيش البريطاني، ممن لم يمارسوا الشؤون الإداريّة والمدنيّة، الذين اِزدروا الناس واحتقروهم وعاملوهم بخشونة، ووضعوا نظامًا مستمدًا من عادات وأوضاعٍ غير مألوفةٍ عند العشائر العراقيّة[٤]،

---

١. جريدة العراق في ١٢ تموز ١٩٢٠م.

٢. خدوري، مجيد، عرب معاصرون أدوار القادة في السياسة، ٥٨.

٣. من وجهاء مدينة بغداد ونقيب أشرافها، ولد سنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م. وتقلد نقابة الأشراف بعد وفاة اخية سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م. ومنحه السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) نيشانًا من الدرجة الثالثة سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، وكان مقدّرًا من الحكومة العثمانيّة، وعند احتلال البريطانيين مدينة بغداد عام ١٩١٧م، لقي الحظوة عندهم، وعيّن أول رئيسٍ لوزراء العراق عام ١٩٢٠م. واستقال سنة ١٩٢٢م، وتوفي سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م. القزويني، أبو المعز السيد محمد، طروس الإنشاء وسطور الإملاء، ١٣٩.

٤. فاضل حسين والقيسي عبد الوهاب عباس وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، ٢٣.

واعترفت السلطة البريطانيّة بالأساليب الإداريّة الفوضويّة التي مارسها موظّفوها في العراق، من خلال استخدامها «الجنود والضبّاط الذين لم يألفوا الاشتغال في المناصب الإداريّة... ولم يطّلعوا على وسائل الإدارة ويجهلون الأحوال والظروف التي تحيط بهذه البلاد (العراق)... وإنّ فريقًا منهم ضعيف في الإدارة... غير كفؤٍ للقيام بوظائفه، ومنهم من كان يرسل تقريرًا، ويعقبه بآخر، يختلف فحواه عن التقرير الأول»[1]، وبذلك وجدت بريطانيا ترشيح الأمير (فيصل بن الحسين) لعرش العراق الأفضل لأداء مهمتها في العراق، دون اعتراضٍ شعبيّ، لحلّ مشاكلها في العراق، وإبعاد العراقيين عن اللجوء إلى السلاح مرة أخرى، فضلًا عن تعويضه عمّا فقده في مملكة سوريا بنظامه المعتدل الذي سيكون في نظرهم خير ضمانٍ لهم في التصدّي للتيّارين الكمالي والبلشفي الذي ظهر تأثيرهما واضحًا في العراق[2].

عانى الملك (فيصل) من الثقل السياسي الذي اكتشفه، في التعامل مع إرثٍ ثقيلٍ خلّفه حكمٌ عثمانيّ متخلّف، واحتلالٌ بريطانيّ استعماريّ يشوبه التشابك وعقدة مستعصية، وجد فيصل في تخفيف أثارها «في المراوغة والتلوّن ونقض العهود»[3].

1. Haldane ،OP ،Cit ،P,36.

٢. العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق١٩١٤-١٩٢١م، دراسة وثائقية، ١٠٤-١٠٥.

٣. الريحاني، أمين، ملوك العرب، الإعمال الكاملة، المجلد الأول، ٢/ ٣٢٧.

مقدّمات مؤتمر الكوفة

وسط كلّ الأحداث السابقة، وفي يوم ١٧ تموز/ يوليو عُقد في مدينة الكوفة مؤتمرٌ لعقد هدنةٍ ما بين الثوار في منطقة لواء الشامية والنجف والإنجليز، وقد حضر المؤتمر عن الجانب الإنجليزي الميجُر (توربري) الحاكم الإنجليزي للواء الشامية والنجف[١]. ومثَّل الثوار بالإضافة إلى رؤساء العشائر الموجودة في المنطقة كلٌّ من الشيخين عبد الكريم الجزائري، وجواد الجواهري اللذين كانا مندوبين عن آية الله الشيخ فتح الله الأصفهاني- وقد تم الاتفاق أخيرًا ما بين الطرفين على هدنةٍ تكون مدّتها أربعة أيام ابتداءً من اليوم الأول من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٣٨ هجري الموافق ليوم ١٧ تموز/ يوليو ، حيث تنسحب حامية أبو صخير إلى الكوفة من دون أنْ يصيبها أيّ أذى، وقد تعهّد من جانبه الميجر نوربري بمراجعة الحاكم العام ببغداد حول مطاليب الثوار في اللواء وهي: العفو العام عن جميع العراقيين بمن فيهم أهل الرميثة، اولشامية، والدغارة. وتوقف جميع الحركات العسكرية، وإصلاح سكة الحديد، ونقل القوات العسكريّة من مكانٍ إلى آخر، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمنفيّين، وتشكيل المؤتمر العراقي[٢].

لم تستمر الهدنة الموقعة ما بين الطرفين التي كان أمدها أربعة أيام؛ إذ تم اِختراقها من قبل كلا الجانبين في اليوم الثالث أي في يوم ١٩ تموز، ويرجع السبب الرئيس في خرق الهدنة من قبل الثوار إلى أنّ الكثير منهم قد ندموا في إعطاء هذه الهدنة، وتخليص حامية أبو صخير من الحصار بعد أنْ كثر عليهم

١. الوردي، على، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ ٢٦٥.
٢. م، ن، ٢٧٠.

النقد والتجريح، حيث هاجم ثوار المنطقة خمس شخاتير – قوارب صغيرة– وهي محملة بالمُؤن والعتاد لنقلها لغرض إمداد حامية الكوفة، وفي الوقت نفسه هاجم نفرٌ من أهل الكوفة السراي الحكومي الموجود في المدينة وقاموا بالاستيلاء عليه[١].

بعد هذا التاريخ اِضطر رؤساء العشائر المتردّدون إلى الانضمام إلى الثوار تحت ضغط الرأي العام الذي كان يعدّ كلّ من لا ينضمّ إلى الثورة كافرًا[٢]. وقام الثوار ومن اِنضمّ معهم بحصار الحامية الإنجليزيّة الموجودة في الكوفة التي كان يقدر عدد أفرادها ب ٧٥٠ شخصًا، مؤلّفة من الجنود (الشبانة)، والشرطة، والموظّفين. ويرأس تلك الحامية الميجر نوربري، وقد بدأ الحصار الفعلي للحامية في يوم ٢١ تموز، وأناط الثوار أمر الحصار بعلوان الحاج سعدون رئيس بني حسن[٣]. وقد كانت الحامية قد تحصّنت في الخانات المشرفة على النهر كما كانت الباخرة الحربية آير فلاي قد رست في النهر تجاه الحامية لحمايتها[٤].

وقد كانت الطائرات الإنجليزيّة تقوم بالإغارة على الكوفة طيلة مدة الحصار على الحامية وفي يوم ٢٤ تموز ألقت إحدى الطائرات ثلاث قنابل على مسجد الكوفة الكبير فأدّى ذلك إلى مقتل العديد من الناس الذين كانوا فيه[٥].

وقد استمر حصار الثوّار للحامية الإنجليزيّة زهاء ثلاثة أشهر، وفي يوم ١٧

١. الوردي، علي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٢٧١.
٢. م، ن، ٢٧٢.
٣. م، ن، ٣٤٣.
٤. م، ن، ٣٤٤.
٥. م، ن، ٣٤٨.

من شهر تشرين الأول وعند الساعة الثامنة صباحًا وصلت القوات الإنجليزيّة إلى الأطراف الشماليّة من البلدة، وكان الثوار متجمعين في البلدة، وبعد معركة ما بين الطرفين استطاعت القوات الإنجليزيّة دخولها، وكان ذلك عند الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم نفسه[١].

كما تمّ في اليوم نفسه فكّ الحصار عن الحامية الإنجليزية، وفي يوم ٢٠ من الشهر نفسه استعادت القوات الإنجليزية المدفع الذي كان الثوار قد غنموه منهم في معركة الرارنجية، والذي كان قد أُستعمل في قصف الحامية الإنجليزية أثناء فترة الحصار لها[٢].

---

١. م، ن، ١٤٧.

2. Edinburgh 1922 -(Haldane (Insurrection in Mesopotamia. P 192.

قائمة المصادر

١. آل بازركان، علي، الوقائع الحقيقيّة في الثورة العراقيّة، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٥٤م.

٢. أمين سعيد، الثورة العربيّة الكبرى، مطبعة القاهرة، القاهرة،١٩٣٥م.

٣. التكريتي، عبد المجيد كامل، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقيّة الحديثة١٩٢١-١٩٣٣م، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد - ١٩٩١ م.

٤. الجبوري، كامل سلمان، محمّد تقي الشيرازي، القائد الأعلى للثورة العراقيّة الكبرى ١٩٢٠م، مطبعة برهان، قم -١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، مطبعة دار الكتب، ط٥، بيروت، ١٩٨٢م.

٦. ــــــــــــــــ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٢، المكتبة العصريّة، صيدا ١٩٥٧م.

٧. ، ثورة النجف، ط٥، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٨٣م.

٨. خدوري، مجيد، عرب معاصرون أدوار القادة في السياسة، الدار المتّحدة للنشر، بيروت - ١٩٧٣ م.

٩. الريحاني، أمين، ملوك العرب، الأعمال الكاملة، ب-ط، بيروت - ١٩٨٠ م.

١٠. الزبيدي، محمد حسين، العراقيّون المنفيّون إلى جزيرة هنجام، ط٢، دار الحريّة، بغداد، ١٩٨٩م.

١١. زكي صالح، منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين، بغداد،١٩٤٩م.

١٢. ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٦، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٨٥م.

١٣. ــــــــــــــــ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠م، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة حسام، بغداد، ١٩٨٨م.

١٤. السر أرنولد ويلسن، الثورة العراقيّة، ترجمة جعفر الخيّاط، ط٢، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٤م.

١٥. طالب مشتاق، أوراق أيامي، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٨٩م.

١٦. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيّات السياسيّة في القطر العراقي١٩٠٨-١٩٥٨م، دار الحريّة، بغداد،١٩٧٧م.

١٧. عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، ط٢، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد،٢٠٠٤م.
١٨. العطيّة، غسّان، العراق نشأة الدولة، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن، ١٩٨٨م.
١٩. علاء موسى كاظم، الدبلوماسيّة البريطانيّة في العراق ١٨٠٨-١٨٢٣م، مجلة آفاق عربيّة، عدد ١٢ آب ١٩٨٠م.
٢٠. العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق١٩١٤-١٩٢١م، دراسة وثائقيّة، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧م.
٢١. العمري الموصلي، محمد طاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسيّة، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٢٥م.
٢٢. فاضل حسين وعبد الوهاب عباس القيسي وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد،١٩٨٠م.
٢٣. الفرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقيّة سنة ١٩٢٠م ونتائجها، ط٢، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٥م.
٢٤. فلاح محمود خضر، عبد الكريم حسين عبد، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الأوسط ١٩١٧-١٩٢٠م، مجلة كلية التربية الأساسيّة، جامعة بابل، العدد السادس، آذار/ مارس ٢٠١٢.
٢٥. الفيّاض، عبد الله، الثورة العراقيّة الكبرى سنة ١٩٢٠م، مطبعة الإرشاد، بغداد،١٩٦٣م.
٢٦. القزويني، أبو المعز السيد محمد، طروس الإنشاء وسطور الإملاء، تحقيق: جودت القزويني، ب ط، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٢٧. القصاب، عبد العزيز، من ذكرياتي، بيروت ،١٩٦٢م.
٢٨. كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة الكردية، التكوين وبداية التحرك، مطبعة دار الكتب، بيروت،١٩٨١م.
٢٩. ــــــــــــــ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقيّة، بغداد، ١٩٧٨م.
٣٠. ل. ن، كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، دار الحرية، بغداد،١٩٧١م.

٣١. محبوبة، جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ب ط، صيدا – ١٣٥٣هـ.
٣٢. محمد سلمان حسن، طلائع الثورة العراقيّة، العامل الاقتصادي، الثورة العراقيّة الأولى، ط٢، مطبعة النعمان، بغداد، ١٩٥٨م.
٣٣. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخيّاط، ط٢، دار الكتب، بيروت، ١٩٧١م.
٣٤. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة الفجر، بغداد–١٩٨٩م.
٣٥. الهيمص، عبود، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب، مطبعة الراية، بغداد– ١٩٩١م.
٣٦. وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠م، بيروت، ١٩٨٥.
37. F. O. 371/ 414813298 - . War Cabinet- Eastern Committee. Secret. 39th Meeting. November 27,1918. Annex.
38. Edinburgh 1922 -(Haldane (Insurrection in Mesopotamia.
39. Elizebeth Burgoyne (Certrude Bell) -London 1921- vol.
40. Langley K,M,The Industrialization of Iraq,Caambridge,1961
41. lreland ،P. W. Iraq. Astudy in Political development ،London1937,
42. Reports of The Baghdad Wilayat1917،
43. Wilson ،A. T. Mesopotamia ،1917-1920 ،A clash of Layalties ،London1931،